إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية في الفكر الغربي - فوكوياما أنموذجا

- دراسة تحليلية نقدية-

الدكتور جميل حليل نعمة المعلة

أستاذ الفلسفة المساعد في جامعة الكوفة / كلية الآداب

المقدمة

إن غاية التفكير هو طرح مشكلة وتوضيح معالمها وجوانبها وتصور الحلول الممكنة لهذه المشكلة بغية مناقشتها والانتهاء إلى تقديم حل يأخذ بالاعتبار حدود حلول المناقشة .

إن هذا الهدف يقتضي ضرورة عدم الإدلاء بأية نتيجة دون دعمها بالبراهين والحجج اللازمة. والخاصية المميزة للمقال الفلسفي تتجلى في كونه تفكيرا يعمل على تغيير نقدي للأحكام الجاهزة ولما يبدو بديهيا من الأفكار ، وهي أحكام وأفكار ناتجة على تأثير الوسط

الأيديولوجي المهيمن والتكييف الجمعي الناتج عنها، كما يعمل على تحقيق غرض أساسي وهو تجاوز المظهر الأول والظاهري للسؤال يكشف المضامين الحقيقة.

مشكلة البحث :

إن المشكلة التي يحاول البحث الخوض بها عرضا وتحليلا هي تلك العلاقة الافتراضية بين الديمقراطية بوصفها ممارسة في إدارة شؤون الحكم والتي مرت بمراحل متنوعة تاريخيا وخضعت إلى ألوان وأشكال من التطبيقات والتأويلات التي أخضعتها إلى التحول التاريخي الذي يعيشه القارئ والمؤول والممارس لها.

وبين الليبرالية الاقتصادية بوصفها مذهب اقتصادي ومنظومة فكرية وليدة واقع جديد في تطور الفكر العالمي الغربي حصرا ، وضمن التأويل الذي جاء به ((فوكوياما)) الذي اخضع هذا التأويل أو القراءة الغربية الاقتصادية والفكرية الغربية إلى القراءة جاعلا منها حالة عالمية بوصفها تمثل الخطاب الذي وصل إلى حالة من الكمال بحيث تحققت كل الأهداف والغايات لدى الأسلاف المؤسسين للفكر البرغماتي الليبرالي الغربي ، إذ وجد ((فوكوياما)) أن العالمية تقوم على وجود صيرورة عالمية تنحصر فيها الثقافات العالمية في ثقافة هي بمثابة حالة الرقي الحضاري ، وبمثابة النموذج العالمي.

وهنا يريد البحث أن يقدم نقدا لعالمية الثقافة الليبرالية وتعرية مسبقات هذه القراءة وخوضا في الأرضيات والقراءات السابقة للممارسة الأيديولوجية .

إن غاية البحث هنا تأكيد على نسبية وبطلان مفهوم عالمية الفكر الليبرالي وممارسة الديمقراطية من خلال التأكيد على أمرين :

الأول:بوصف الديمقراطية هي ممارسة في الحكم لا تصل مستوى من الكمال يقدر ما تقوم على التطبيق الذي يترك آثاره عليها، وما العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية سوى إحدى الممارسات الفكرية للديمقراطية وبالتالي لا تعدو هي السمة المهيمنة للديمقراطية بل إحدى أشكالها.

والأمر الثاني: هو نسبية الديمقراطية ذاتها بوصفها نظام حكم لا يخلو من النقص والتناقض في أحيان أخرى وهذا لا يعني أنها كاملة ولا علمية بل هي ممارسة أيديولوجية تتنوع بتنوع التاريخ.

وهذا يعني انه لا يمكن قبول فكرة كون الديمقراطية الليبرالية هي حالة صيرورة عالمية لان هذا الأمر رغم ادعاءاته العلمية إلا انه يبقى ادعاء ، له خصوصيته الثقافية، ومعنى هذا بالمقابل ثمة خصوصية إسلامية للحكم الشرعي أثبتت صدقيتها في القران والسنة وسيرة المعصومين (ع) فلا يمكن إهمال هذا الأمر وهنا تكمن غاية هذا البحث .

أهداف البحث:

١) كشف نسبية الممارسة الديمقراطية وتاريخيتها ونقصها بالمقارنة مع ما هو متعال غيبي شرعي يتصف بالحاكمية الإلهية كمصدر للحكم مقابل حاكمية الإنسان الذي لا يخلو من نقص .

٢) إبطال تصور عالمية التجربة الليبرالية وكشف مزالق هذا الحكم .

٣) التأكيد على الخصوصية الإسلامية الشرعية بوصفها الهوية التي تعكس ماضي الأمة وتراثها الذي لا يمكن إبطاله ، والذي يجسد حاكمية الله ، الذي يتمظهر من خلال النص والشريعة والسنة .

٤) التأكيد على محاولة استلهام الإرث الإسلامي في إيجاد معالجة سياسية للممارسة السياسية والحاكمية على مقومات شرعية .

حدود البحث :

البحث يخوض في قراءة فوكوياما وتحري الأرضية الفكرية للممارسة الديمقراطية غربيا، والعمل على إيجاد معالجات إسلامية معاصرة .

فالحوار حوار معاصر يخوض في القراءة التي قدمها فوكوياما بالمقابل هي محاولة إلى إيجاد معالجة معاصرة شرعية .

لهذا انقسم البحث إلى ثلاثة مباحث تقوم على التأصيل والعرض والتحليل والنقد.

فالمبحث الأول : تطرق إلى أصول النظام الديمقراطي التاريخية ، ودرس في المقصد الأول الطرح التصوري لفوكوياما وبيان أسبابه وآثاره . ثم تطرق المقصد الثاني إلى جدلية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية .

أما في المبحث الثاني: فقد تم دراسة مفهوم الليبرالية وعلاقتها بالنظام الديمقراطي. ثم تناول المبحث الثالث محاولة الإجابة على السؤال الذي يراود مخيلة كل مفكر وهو هل توصلت البشرية إلى بناء نظام اجتماعي متين يحقق العدل والسعادة والمساواة بين افرده .

المبحث الأول: أصول النظام الديمقراطي التاريخية

مما لا شك فيه ان النظام الديمقراطي بوصفه أسلوب للحكم هو نظام قديم ولكنه لم يأخذ الصبغة الأيديولوجية والمنطقية بل القانونية ؛إلا في الثقافة اليونانية . ومن الجدير بالذكر ان كلمة الديمقراطية هي يونانية الأصل وتتكون من مقطعين الأول (ديمو) والثاني (قراط)، وتعني حكم الشعب أو سيادته .

أما في العصر الحديث :

فقد مر هذا النظام بكبوات كثيرة من خلال استيلاء الطغاة على السلطة ومصادرتهم لحق الشعب بالانتخاب ، وحل المجلس المنتخب من قبلهم إلى غيرها من الممارسات التعسفية ورغم محافظة بعض الدول على ديمقراطيتها ولو شكليا كبريطانيا ؛إلا ان دولا كثيرة مرت بحقب الدكتاتورية حقيقية .خصوصا في أوروبا، إذ سيطرت الكنيسة على كل مقدرات الشعوب الأوروبية بشكل تعسفي قل نظيره في التاريخ ، ونستطيع القول ان أول تحول حقيقي نحو الديمقراطية في أوروبا هو بعد الثورة الفرنسية .

ويمكن إيجاز نظام الديمقراطية الفرنسي واهم معالمه على الشكل التالي :

١ -يعتمد هذا النظام الانتخاب كآلية لإيجاد مجلس نواب (جمعية وطنية) من أفراد الشعب.

٢ -فصل الدين عن الدولة .

٣ -إباحة الحريات العامة والخاصة وفق الطرح الحديث لها وعلى المستويات كافة والتي عرفت فيما بعد بالليبرالية.

٤ -اعتماد الجمهورية كإطار لهذا النظام .

ونلاحظ من خلال النظام الفرنسي الجديد لم يستخدم من ديمقراطية اليونان القديمة سوى الانتخاب أما باقي أركان هذا النظام فكانت رد فعل على الواقع السيء الذي كان يعاني منه المجتمع الفرنسي والذي يمكن إيجازه كما يلي :

أ - سوء تصرف الكنيسة واستخدام الدين المحرف كأداة للقمع والاستبداد مما ولد فكرة فصل الدين عن الدولة.

ب -كبت الحريات العامة والخاصة مما أدى إلى رد فعل عكسي أباح كل محظور ومحرم .

ج- اعتماد الجمهورية كإطار لهذا النظام بدل الملكية التي يمثل اسمها للفرنسيين الدكتاتورية والتسلط

كل هذه المعطيات ، إضافة إلى تبني العشرات من الدول لهذا النظام شجع الكاتب الأمريكي فوكوياما من خلال كتابه المعروف (نهاية التاريخ) على تقديم أطروحته ذات النظرة الشمولية بل الحتمية والأبدية في سيادة النظام الديمقراطي

الليبرالي في العالم فهو يقول: ((هل من المعقول بالنسبة لنا في نهاية القرن العشرين أن نستمر في الحديث عن تاريخ للبشرية متماسك وموجه ينتهي بدفع القسم الأكبر من البشرية نحو الديمقراطية الليبرالية ؟ ان الجواب الذي توصلت إليه هو ايجابي وذلك لمجموعتين من الاسباب الأولى هي ذات طابع اقتصادي، والثانية مرتبطة بما يمكن ان نسميه الصراع من اجل اعتراف الآخر بنا)) [١]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل الطرح الشمولي هو طرح علمي وعقلاني دقيق ؟ أوردنا قبل قليل كلام الكاتب فوكوياما حول الأبدية وحتمية السير نحو الديمقراطية الليبرالية ولتتضح الصورة أكثر حول هذه النظرة الشمولية نورد نص آخر للكاتب يتبين من خلاله مدى سعي الكتاب لتكريس فكرة الشمولية حيث يقول ((ان التطور الابرز لهذا الربع الأخير من القرن العشرين هو انكشاف الضعف الهائل الملازم للدكتاتورية العالمية التي تبدو وكأنها قوية جدا أكانت يمينية عسكرية متسلطة أم يسارية شيوعية خلال العقدين الأخيرين انهارت حكومات كثيرة قوية في اميركا اللاتينية إلى أوروبا الشرقية ومن الاتحاد السوفيتي إلى الشرق الاوسط واسيا . حتى ولو أنها لم تفتح الطريق دائما نحو ديمقراطيات ليبرالية مستقرة فان الديمقراطية الليبرالية تبقى التطلع السياسي الوحيد المتماسك الذي يربط مناطق وثقافات مختلفة في جميع أرجاء الكرة الأرضية)) [٢] مما لا شك فيه أن تصميم أي تجربة لا بد أن يمر في مختبر القوانين العلمية واقصد خطوات وضعها العلماء لامكانية اختبار تعميم التجربة من عدمها . ولنرى مدى صلاحية (النظام الديمقراطي الليبرالي) ومدى صموده أمام البحث العلمي ، ولنتبع منهجية البحث العلمي لذلك الاختبار .

كون هدف أي دراسة علمية هو الوصول إلى قانون عام كلي يخضع جميع الحالات الجزئية التي تمت دراستها، وكذلك جميع الحالات المشابهة. فالعالم عندما يصل إلى أن سلك النحاس موصل ((للكهرباء)) فانه يستطيع القول إن أسلاك النحاس كلها لها قابلية توصيل الكهرباء. فصار هناك قانون عام ممكن تطبيقه على النحاس وعلى حالات مشابهة متى توفرت الظروف المشابهة للتوصيل. وهنا سؤالين مهمين ؟

الأول: هل تشمل هذه المنهجية كل العلوم ؟ .

الجواب : نعم إذ لا يمكن إصدار قانون عام إلا من خلالها .

الثاني: هل هذه المنهجية نسبية وهل تتفاوت حسب نوعية العلم ؟

والجواب: نعم فقمة العلوم هو الرياضيات من حيث القوانين الكلية يليه العلم الطبيعي بكل فروعه ثم العلوم الإنسانية. بغض النظر عن مدى صحة هذا الترتيب نقول : هل بالإمكان تقييم التجربة الإنسانية في نوعية أنظمة الحكم لدى مجموعة بشرية معينة لها ثقافتها وتاريخها على مجموعات أخرى تختلف من النواحي عن تلك المجموعة هل بالإمكان ذلك ؟ وفوكوياما يؤكد ذلك ويعطي جداول لاثبات ما يذهب إليه من التعميم [٣] .لكنه يقع في ازدواجية بل تناقض فان منهجية البحث العلمي ترفض ذلك التعميم وتلك الشمولية وذلك لعدة أسباب.

أولا: إن أي قضية علمية لا بد أن تخضع لمعايير اختيار الصدق لاكتشاف هل هي فرض محض أم هي تحمل معها صدقها وموضوعيتها لذلك لا بد أن نكتشف هل هي قابلة للتحقق أم لا. وما ذهب إليه الكاتب (فوكوياما) مجرد تخمين على أحسن الأحوال فلا يستطيع أي إنسان أن يثبت تحقق قضية ما في ظرف ما هو تحقق موضوعي لتلك القضية . لا سيما لو عرفنا أن أكثر من أربعة أخماس العالم ترفض هذا المبدأ (الديمقراطية الليبرالية) بل تقاومه. وقد انبرى العديد من الفلاسفة والعلماء والمفكرين وغيرهم لصياغة أطروحات قابلة للحكم .

ثانيا : نسبية صدق القضايا . أن منهجية العلوم تعتمد على نسبية الصدق في قضاياها ومعنى ذلك ((انه يجب أن تصدق في كل زمان ومكان إذا توفرت ظروف مشابهة للظروف التي صدقت فيها للمرة الأولى. أما القضية التي تصدق في حالة معينة أو في وقت معين أو مكان معين وتكذب في غيرها مع تماثل في الظروف والمناسبات فليست قضية علمية)) [٤] والدليل على ذلك أن النظام الشيوعي حاول جاهدا أن يعمم تجربته ولكنه فشل فشلا ذريعا وكذا القومية مثلها لان النجاح في مكان وزمان معين لا يعني النجاح وذلك لأسباب منها

أ - إنسانية الطرح وهو ما يعرّضها للخطأ والصواب في الأعم الأغلب.

ب -عدم تلائمه مع الفطرة الإنسانية إذ هو أما يمجد الفرد على حساب المجتمع أو العكس وإما يمجد القبيلة على حساب الذات أو العكس.

ت -محاولة فرض الأطروحة ولو بقوة السلاح والاقتصاد مما يفقدها موضوعيتها وصدقها بل مصداقيتها .

ث -الازدواج في المعايير والتعاملات مع الفوقية كل هذا ينقلنا إلى البحث عن موضوعية هذا النظام فهل مارس فوكوياما الموضوعية في الطرح ؟

ثالثا: تعرف الموضوعية بأنها (الحيادية في الطرح) أي أن الباحث لا يغلب الميول والنزعات والخلفيات التي يعتقد بها. لذا فان دراسة قضية معينة بغية الوصول إلى قانون كلي قابل للتعميم يجب أن تتسم تلك الدراسة بالموضوعية.

فالموضوعية هو ((ما يكون مشتركا بين جميع المشاهدين أو الملاحظين))[٥].

أما الطرح المتحيز فيسمى طرحا ذاتيا والذاتي هو:((ما يختلف فيه من فرد إلى آخر اختلافا جوهريا)) [٦].هذا فيما يتعلق بالمفهوم أما الأدوات أو الأوليات الموضوعية فهي :

١ -الدلالة القيمية الموضوعية فهي : التجرد والنزاهة وتجنب الأحكام التي تعتمد على القيم المعرفية المسبقة غير المختبرة والمتأثرة بالمصالح والقيم الشخصية . وبعبارة أخرى هو عدم شخصنة البحث وجعله ذا قيمة شخصية ذاتية فردية (والابتعاد عن الشخصانية هي سمة الباحث الموضوعي))[٧].

٢ -الدلالة المعرفية الموضوعية؛ بغض النظر عن الخلاف القائم بين الفلاسفة والعلماء والمتلخص في إمكانية الفصل بين الذات والموضوع أم لا . وبما أن مرادنا هنا هو حجم التأثير المعرفي الذي يحمله الباحث في الموضوع محل البحث ، استبعدنا الخوض في الجدلية والخلاف القائم وركزنا على المراد فقط . إذ نقول مما لا شك فيه تأثر الموضوع بمعرفية الباحث كما هو (الموضوع) يؤثر فيه ولكن السياقات الموضوعية والبحث الموضوعي يأبى ذلك لأنه يرفض الإسقاطات المتبادلة بين الاثنين لتأديته إلى تشويه المعالم العامة للبحث وإعطاءه الصفة الشخصانية لا الموضوعية .وهذا ما نلاحظه عند الكاتب (فوكوياما) بوضوح إذ لا موضوعية حقيقية عنده وذلك لتأكيده على أبدية المبدأ الواحد فتراه يقول: ((أصبح ممكنا في نهاية الأمر من جراء الاعتقاد الذي أصبح مقبولا شيئا فشيئا والقائل أن الديمقراطية هي المصدر الوحيد الشرعي للسلطة في العالم الحديث))[٨] .

<u>المقصد الأول</u>: مناقشة الطرح النخبوي (المركز العراقي) وبيان أسبابه وآثاره .

إن استقصاء منشأ التمركز العرقي والطرح النخبوي تاريخيا أمر صعب لتشعب الموضوع وكثرة شواهده. ولكن من الممكن إن نفترض أسباب عدة عامة نستطيع على ضوئها فهم التمركز العرقي والطرح النخبوي في آن واحد.

الفرضية الأولى : الارتقاء المدني (التقدم التكنولوجي) وهو بلوغ امة من الأمم مرحلة من المدنية تفوق الأمم الأخرى ويرافق هذا التقدم غالبا .

أ - ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض مستوى الجهل .
ب -الانفجار الاقتصادي (الموارد الاقتصادية)
ت - ازدياد الموارد البشرية .

الفرضية الثانية : تمجيد الذات ورفض الآخر ويختلف التمجيد باختلاف الثقافات على أن اختلاف في المظهر لا يؤثر في الجوهر .

من آثار هذه الفرضيات التي تتمظهر على شكل أفعال في الخارج .

١ -الاستبداد بكل أشكاله .
٢ -الاستعباد بكل أشكاله . وهو يطرد مع الاستبداد ولا ينعكس[9].

وهنا لا بد إن نبين إن (فوكوياما) ركز على التمركز العرقي والطرح النخبوي في أطروحته حول نهاية التاريخ مبينا ، نزعة باتت ملحوظة بشدة خصوصا في القرن العشرين هي النزعة الاستعلائية على الآخرين وأنهم (أي الغرب) يجب إن يحدد ما يسير عليه العالم لأنهم النخبة المختارة من دون سائر الأمم .فهو يشير بذلك إلى التمركز العرقي لدى هذه الأمم إذ يقول ((إن الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة لم تولد من الضباب الغامض المثقل بظلال التقليد.....فالمبادئ التي تحيط بالديمقراطية الليبرالية والتي يرمز إليها في إعلان..... كانت ترتكز إلى كتابات جيفوسون وماديسون وهاملتون وغيرهم من الإباء المؤسسين الذين استقوا كثيرا من أفكارهم من التقليد الليبرالي الانكليزي لدى توماس هوبر وجون لوك))[10].

فلا فضل لأحد على أمته ورقيها سواء الإباء المؤسسين . ولا تطيل حتى لا نخرج عن صلب البحث . فنقول : إن الطرح النخبوي لو أخذ على أساس تكاملي أي إن الأمم والحضارات تبدأ الثانية من حيث انتهت الأخرى ولا يكونوا كما قال الله تعالى ((كلما دخلت امة لعنت أختها))[11].

لكن طرحا مقبولا فللأنبياء (عليهم السلام) ومسيرتهم التكاملية علمتنا سلوك طريق التكامل مع الأخر رغم اختلاف العرق والالتفاف والتمركز حوله. يعيد عن الطرح الإنساني والموضوعية المدعاة من قبلهم .

المقصد الثاني: جدلية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية.

من اجل الإجابة عن هذه العلاقة نثور عدة أسئلة محاولين الإجابة عليها.

أولا: ينطوي النظام الإسلامي على نوعين من القوانين، ثابت ومتغير. فالثابت هو النص ألقراني أما المتغير فهو ما يسع كل المستحدثات التي جاءت والتي سوف تجيء وتكون ضمن إطار الثابت لا خارجة عنه.

والسؤال هنا إن النظام الديمقراطي يحتوي على نوعين من القوانين أيضا الثابت متمثلا بالدستور الذي لا يمكن تعديله أو إلغاء بعض بنوده وان حصل فلا يمس الجوهر. وعلى المتغير والذي يشرع وفق الدستور وفي إطار. فهذا التشابه بين النظامين يعطينا انطباعا وتصورا أوليا على اشتراك كلا النظامين ولو في الثوابت والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا لمن لا نئسلم الديمقراطية ونخرج بدمقرطة الإسلام وننتهي من الصراع والجدل ؟ .

والجواب يقع في نقاط :

١ -إلهية القانون الإسلامي وبشرية القانون الديمقراطي. لان منهج الإسلام يقوم على أساس إن الثابت هو من تشريع الله ولا دخل للبشر فيه وذلك لعدة أسباب.

أ - محدودية المعرفة البشرية .

ب -قصور هذه المعرفة عن إدراك المصالح والمفاسد . وربما يورد بعضهم علينا بان التجارب التي مرت بها الأمم استطاعت إن تدرا كثير من المفاسد وتجلب كثير من النافع على مر العصور وربما ستتوصل في المستقبل إلى أن تتجاوز كثير من المفاسد وتقضي عليها نهائيا.

وجوابنا: إن البشرية ليست حقلا للتجارب والملاحظ إن التجارب جرت على البشرية من الويلات أكثر مما نفعتها وما الحروب والكوارث الاجتماعية والصحية والبيئية إلا نتيجة طبيعية لما جرب عليها. فان تمسكنا بالقانون الإلهي جاء نتيجة اعتقادنا بمعرفته بما

يصلح البشرية ومفاسدها انطلاقا من خالقتيته وقيوميته على كل شيء ولا دخل للميول والرغبات عنده تنزهت ساحة قدسه .

ت -تحكيم الميول والإهداء الشخصية والرغبات الفردية في سن القوانين .

٢ -خضوع المتغير في الأنظمة الديمقراطية إلى حكم الأكثرية (50+1) حتى لو أدى ذلك إلى ضياع حق الأقلية (50-1)مع عدم لحاظ خطأ أو إصابة الأكثرية . وهو فاسد من وجوها عدة :

أ - إن الأمة لا تجتمع على حق دائما وحديث (لا تجتمع أمتي على ضلال) ضعيف وليس هنا محل نقاشه. بل القران الكريم يصرح بذلك (وأكثرهم للحق كارهون)[12] .

ب -قصور معرفة الإنسان وإدراكه وتحكم الميول ورغبات والأهواء الشخصية في سن القوانين.

ت -إن الأقلية المؤمنة التي تربت على مبادئ الإسلام وقيمه هي الممدوحة في القران والسنة إذ يقول تعالى (ثلة من الأوليين وقليل من الآخرين) مع التسليم إن ((رأي الأكثرية عامل لا يمكن إنكاره بيد إن رأي الأكثرية يعود إلى نمط التربية السائدة ونوع التعليم الذي يخضع له المجتمع والبحوث الاجتماعية والنفسية تحدثت بما فيه الكفاية عن دور الثقافة والفكر في تشكيل الرأي العام حتى وصلت إلى حد البداهة))[13].

أما بالنسبة للمتغير في الإسلام فانه وان كان ثمرة المشورة إلا انه لا يستند الأكثرية والاقلية بل إلى قاعدة ذهبية هي (الحق) هذه من جهة ومن جهة أخرى يستند إلى المصالح الواقعية دون الانقياد إلى الميول النفسية والأهواء الشخصية. فهذان المؤشران هما الضابطة في تحديد المتغير وان خالف الأكثرية والضمانة التي يقدمها الإسلام هي : إن الاسس الإسلامية والقيم والتقوى والعلم الذي يسود المجتمع فيعصمه (اعني اكثرية الحق وقلة الخطأ) . عن الميل إلى الرغبات والأهواء الشخصية فـ (المجتمع الإسلامي حين ينشأ الناس على التقوى وحين يثبت الإسلام قيمه في المجتمع لا يمكن للاكثرية أن تجافي العقل السليم وتتبع الهوى ولا يمكن لها أن تجانب الحق وتضحي ازاء الرغبات وإنما يكون موقفا دائما مع الحق)[14].

وهذه الحالة مطردة في كل المجتمعات والفارق الوحيد هو القيم التي تسود في المجتمع فأراء الأغلبية في كل مجتمع تنسجم مع شكل العادات والقيم والأهداف السائدة فيه

وتتحرك وفق ثقافة وسلوك ومنهجية ذلك المجتمع لا يختلف فيه المجتمع الراقي عن البدائي

ثانيا : السؤال الثاني الذي نثوره والإجابة عليه تفتح الطريق أمام فهم الكثير من الأخطاء التي نسبت إلى الإسلام ، يقول السؤال إن الإسلام قد مارس الحكم والسلطة فترة طويلة من الزمن اخذ حيزه وأدى ما عليه وانتهى على رأي بعض الكتاب إلى الفشل في خدمة البشرية فانفض الناس من حوله بينما نرى تمركز الأمم حول الديمقراطية ونظامها في الحكم والحياة ؟

والجواب في نقاط عدة:

١ -أن الإسلام كمنهج عام وشمولي للحياة (لم ينفذ في منهجه الصحيح حتى يكون قد أصابه الفشل أو اصطدم برفض الأكثرية وبالتالي لا يصلح أن تكون أعمال المسلمين وممارساتهم البعيدة عن الإسلام دليلا – كما يريده بعضهم – على عدم كفاءة المنهج الإسلامي وسلامته))[15].

٢ -من المعلوم أن الأمة الإسلامية بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه واله) تحول مسارها التطبيقي الذي خطه رسول الله إلى مسارات أخرى وضعها الناس أدت إلى كثير من الحوادث المؤلمة في الأمة الإسلامية ابتداء من البدع والاستئثار بالسلطة والمال وقتل أولاد الأنبياء وهدم البيت الحرام إلى ما نراه اليوم من تشرذم لأمة الإسلام. فالإسلام لم يطبق إلا في عهد رسول الله (صلى الله عليه واله) وفترة حكم بعض الصحابة الراشدين. أما عندما آلت السلطة إلى معاوية بن أبي سفيان تحول الحكم في الإسلام إلى إمبراطورية قبلية عربية لا تعكس نهج الإسلام ولا سننه ولا ضوابطه ولا أخلاقياته لا تحمل ما عليه الحاكم فقط ورغم محاولات التنظيف التي حاولت السلطات القبلية فعلها لتنظيف سيرتها بقيت جرائمها واضحة كالشمس في رابعة النهار.

٣ -مما لا شك فيه أن افتراق التطبيق عن النظرية لا يخص الإسلام وحده بل هو حالة مطردة في غيره وهو ملاحظ أيضا في مناهج أخرى منها المنهج الديمقراطي، ولنأخذ العراق كأنموذج.

فرغم المحاولات العديدة والحثيثة لديمقرطة البلد لكنه يسير نحو نوع جديد من الاستبداد وان أطلق عليه لقب الديمقراطية الفضفاض . هذا الاستبداد هو استبداد (النخب السياسية) التي ما فتئت مشاكلنا في هذا البلد تنبع من أطروحاتها ، ولكن هل رأينا أو سمعنا من يحمل الديمقراطية ما آلت إليه الأمور ليس فقط هنا ولكن في أماكن أخرى من العالم اكتوت بنار الديمقراطية؟ فنحن رفعنا شعار الديمقراطية دون أن تمارس الديمقراطية وكذا فعل الآخرين فأنهم رفعوا راية الإسلام دون ممارسة له . وهذا ليس دفاع عن الديمقراطية ولكن من الظلم أن نحمل الأشياء أكثر من ما تتحمل (فإذا كانت الديمقراطية كنظرية لا تتحمل تبعات الواقع الذي يسود باسمها وهي غير مسؤولة عن بؤس الناس وتخلفهم في بلادنا فكيف يجوز أن يكون الإسلام مسؤولا وان يتحمل تبعات الواقع السلبي وهو مغيب عن القيمومة والقيادة))[16]

وأخيرا أقول: إن غاية ما ينتهي إليه تحليل النهج الديمقراطي السائد فعلا في أنطاق أمم العالم المتمدن أنها خرجت من إطار الاستبداد الفردي والديكتاتورية التي كانت سائدة في العهود السابقة لتدخل عصر الاستبداد والديكتاتورية الجماعية. فما كان يسود العالم في العصور السابقة من ظلم وعبودية واستغلال على عهد الاسكندر وجنكيزخان وغيرهم لا يزال يسود العالم مع فوارق في كيفية الأداء ففي الأمس كانت حملات الظلم والتدمير تسود العالم بصبغ دموية مباشرة تعود لطابع الجهل بالوسائل الحديثة مما كانت تحفز على تعجيل بواعث ثورة المظلومين على الظالمين . أما اليوم فان الغارات على المظلومين وعالم المستضعفين تتم في إطار شعارات برقة تأتي تحت شعار بسيط هو العدالة ونشر قيم الحق ، وتمارس العدوان من خلال أصوات الدعاية البراقة بشتى المهارات الفنية والنفسية التي تستعين بمختلف الوسائل لتوزيع مظالمها وتعمية الشعوب على مطامعها وأهدافها الحقيقية . والحقيقة أن ما يشهده الواقع هو استمرار الظلم والعبودية والاستغلال ولكن هذه المرة تحت مسميات جديدة من أمثال الحماية والإشراف واشتراك المصالح وتقديم المساعدات. وبوسعنا الآن النظر إلى الاستعمار الجديد ومحاولة إعادة تشكيل النطقة وفق الهدى الأمريكي هي علائم بارزة لنهجها الديمقراطي .

وبشكل عام نجد أن المسار العالم للمنهج الديمقراطي قد انتهى بتقسيم العامل إلى كتلتين كتلة الأمم الكبرى المتقدمة التي أعطت لنفسها حق التصرف بمصير باقي أمم الأرض الأخرى ، إذ ترى نفسها حرة في التحكم بالمصائر الشعوب وثرواتهم وان تفعل ما تشاء . وكتلة الأخرى:الأمم المختلفة (تقنيا وتكنولوجيا) الضعيفة التي راحت ضحية شعار الديمقراطية ، إذ تعيش هذه الأمم اسوء حالات العبودية والاستبداد ومن خلال لافتة

الديمقراطية وعبر قوانينها التي لا نصيب لها من التطبيق أصلا ومن البديهي أن نهجا هذه حقيقته لا يمكن أن يكون منهجا متكاملا في السياسة والحكم من اجل الإنسانية خصوصا وهو يهدر أهم أركانه الوجود الإنسانية متمثلا بالجانب المعنوي بذريعة أن هذا الجانب لا يملك في واقعنا المعاصر الضمانات الكافية لتنفيذه .

المبحث الثاني :

مفهوم الليبرالية وعلاقتها بالنظام والديمقراطي :

تعريف الليبرالية ، عرفت الليبرالية بأنها (كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية (ليبرلز) أي ما يتفق مع الإنسان الحر ويوافق مع الحرية الفردية))[17].

وعرفت أيضا أنها (الحرية إذ هي مشتقة من كلمة (ليبرتي) أي الحرية))[18].

فالليبرالية هي الحرية ولكن وفق المفهوم الغربي الحديث عن الحرية لا وفق المفاهيم الأخرى ومن بينها مفهوم الإسلام .

ويمكن تقسم الحرية وفق المفهوم الغربي إلى أربعة أقسام:

١ -الحرية السياسية : وتعني أن الإنسان له رأي مسموع وكلام محترم في (تقرير الحياة العامة للأمة ووضع خططها ورسم قوانينها وتعيين السلطات القائمة لحمايتها. وذلك لان النظام الاجتماعي للأمة والجهاز الحاكم فيها مسالة تتصل اتصالا مباشرا بحياة

كل فرد من أفرادها وتؤثر تأثيرا حاسما في سعادته أو شقائه فمن الطبيعي حينئذ أن يكون لكل فرد حق المشاركة في بناء النظام والحكم))[19].

هذا هو مفهوم الحرية السياسية عند الغرب بصورة عامة والمطالبة بالمساواة التامة في الحقوق السياسية أصبح أمر طبيعي جدا (ما دام لم يوجد الفرد الذي يرتفع في نزاهة قصده ورجاحة عقلة عن الأخطاء والأهواء)[20].

فما دام الإنسان يملك كامل حريته وفق المفهوم الغربي للحرية، فلا بد أن يكون له رأي في تحديد شكل النظام الاجتماعي الذي يحكمه فما تقرره الأكثرية هو الذي يسود.ولكنه استبداد من نوع آخر انه استبداد الأكثرية لحقوق الأقلية وحريتها ولو كان هذا الرأي هو ما تبرزه الانتخابات (وتشمل حكومة الجمع ولو منتخبا لان الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد وإنما يعدله)) [21]. ومن قال إن الأقلية تقبل بذلك (هذا فرض لا يمكن الاعتراف بصحته في كل المجتمعات فهناك يوجد كثير من الاقليات التي لا ترضى عن رأيها بديلا ولو تعارض ذلك مع رأي الأكثرية)[22].

والإسلام لا يؤمن بهذه الأطروحة ولا يقرها بل يقر بمبدأ آخر هو المساواة والاشتراك في تحمل الأمانة الإلهية ، والإسلام لا يؤمن بهذه الفكرة الأساسية في الحضارة الغربية ، لأنه يقوم على العقيدة بعبودية الإنسان لله ، إن الله وحده هو رب الإنسان ومربيه وصاحب الحق في تنظيم منهاج حياته ...(إن الحكم إلا لله أمر إلا تعبدوا إلا إياه)) ويذم الأفراد الذين يسلمون زمام قيادتهم للآخرين ويمنحونهم حق القيادة في الحياة والتربية الربوبية (واخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) فليس الفرد ولا المجموع أن يستأثر من دون الله بالحكم وتوجيه الحياة الاجتماعية ووضع مناهجها ودساتيرها . وفي هذا الضوء تعرف أن تحرير الإسلام للإنسان في المجال السياسي إنما يقوم على أساس الإيمان بمساواة أفراد المجتمع في تحمل أعباء الأمانة الإلهية وتضامنهم في تطبيق أحكام الله تعالى (كلكم راع وكلكم مسؤولا عن رعيته) فالمساواة السياسية في الإسلام تتخذ شكلا يختلف عن شكلها الغربي فهي مساواة في تحمل الأمانة وليست المساواة في الحكم[23].

٢ -الحرية الاقتصادية : ترتكز الحرية الاقتصادية في النظام الديمقراطي الليبرالي على سياسة السوق الحر المفتوح (دعه يعمل) أي الاقتصاد الحر فلكل فرد مطلق الحرية في إنتاج أي أسلوب وسلوك أي طريق لكسب الثروة وتضخيمها ومضاعفتها على ضوء مصالحه الشخصية هذه الحرية من لوازمها إباحة كل محظور والربا أهم

مرتكز في هذه السياسة والذي يعتبر من افسد مفاسد الاقتصاد ومن اخطر أمراض المجتمع .

ونلاحظ من ذلك أن الحرية الاقتصادية هي شكلية بكل ما تحمل الكلمة من معنى لأنها لا تقر الضمان لمن لم تسمح له ظروف الحياة بفرص للعيش الكريم فهي لا تهيئ فرص التنافس وظروف العمل الكريم بل تدع الإنسان يختار ذلك دون ضمانة له في حال لم يستطع أن يحرز ما يكنه وعياله من عاديات دهر. وعكس ذلك نجد النظرية الإسلامية التي أعطت الاثنين معا الحرية الاقتصادية والضمان وفق تصورها (فليس الفرد حرا حين يتطلب ضمان الأفراد الآخرين الحفاظ على الرفاه العام التنازل عن شيء من حريته))[24].

3-الحرية الفكرية : وتعني حرية الفكر والعقيدة فالناس ((يفكرون حسب ما يترأى لهم ويحلوا لعقلهم ما يصل إليه اجتهادهم أو ما توحيه إليهم مشتهياتهم وأهوائهم بدون عائق من السلطة فالدول لا تسلب هذه الحرية عن فرد ولا تمنعه عن ممارسة حقه فيها والإعلان عن أفكاره ومعتقداته والدفاع عن وجهات نظره واجتهاده))[25].

إذن الحرية الفكرية تعني وفق المفهوم الغربي البوح بما تعتقده سواء وافق الآخرين أم لا ولك الحق في تغيير دينك ومعتقدك أو تبقى بلا عقيدة أو دين لذا تراهم حاربوا استبداد الكنسية وتحكمها في الآخرين دون الالتفات إلى أن ما عندهم هو بشري الصنع وان ما أوجدوه الآن مثله فالفارق هو في المظهر فقط وهذا كله بناء على محورية الوجود الإنساني . أما الإسلام فهو يرفض هذا الطرح لان محور الوجود عنده هو الله وركيزته الأساسية التوحيد .

(فهو يسمح للفكر الإنساني أن ينطلق ويعلن عن نفسه ما لم يتمرد على قاعدته الفكرية التي هي الأساس الحقيقي لتوفير الحرية للإنسان في نظر الإسلام ومنحه شخصيته الكريمة التي لا تذوب أمام الشهوات ولا تركع بين يدي الأصنام فكل من الحضارة الغربية والإسلام يسمح بالحرية الفكرية بالدرجة التي لا ينجم عنها خطر على القاعدة الأساسية وبالتالي على الحرية نفسها)[26].

فقاعدة الغرب ومحور كينونته هو الإنسان ولا شيء آخر . وقاعدة الإسلام ومحور كينونته هو الله وتوحيده. ولكن هذا لا يعني أن الإسلام لم يحارب الجمود الفكرية والتقليد الأعمى بل سعى إلى بناء عقلية استدلالية برهانية لا تدعه يفكر تفكيرا غير سليم ولا تدعه كما الحضارة الغربية التي تقول له فكر كما يحلو لك بل هدف الإسلام إلى (تكوين العقل

الاستدلالي أو البرهاني عند الإنسان فلا يكفي لتكوين التفكير الحر أن يقال له فكر كما يحلو لك كما صنعت الحضارة الغربية))[27].

لذا حارب الإسلام الاستسلام لأي فكرة دون تمحيص ودون برهان وبني ذلك على أساس (لا إكراه في الدين)[28].

4-الحرية الشخصية: وهي حرية السلوك الخاص بالفرد (فهو يملك إرادته وتطويرها وفقا لرغباته الخاصة مهما نجم عن استعماله لسيطرته هذه على سلوكه الخاص من مضاعفات ونتائج)[29].إما الحرية الدينية فهي (الحرية الفكرية في جانبها العقائدية والحرية الشخصية في الجانب العلمي الذي يتصل بالشعائر والسلوك)[30].

فوفق هذا الفهم يكون الفرد حر يعمل ما يشاء بغض النظر عن مشروعية هذا العمل وله أن ينتحل ما يناسبه من دين أو معتقد أو يبقى بدونهما وأيضا مع غض النظر عن مشروعية اعتقاده هذا .

من المسلم به أن الإنسان خلق حرا فلا يمكن لإنسان آخر أو مخلوق آخر أن يستعبدوه مهما كان نوع الاستعباد إذن الإنسان مالك لنفسه وماله . ولكن لا يعني هذا أن يترك الإنسان لشهواته وميوله ، بل لابد من ضوابط وقوانين تحد من حريته هذه دون أن تسلبها منه بل تحافظ عليها ، ولكن ضمن ما يوافق الفطرة والنظام العام للحياة حتى لا تعم الفوضى والخراب . وفاتهم أن هذه الحياة هي بداية لشوط طويل يقطعه الإنسان وهنا ليست نهاية الوجود (فان هذه الحياة المحدودة أن كانت بداية الشوط لحياة خالدة تنبثق عنها وتتلون بطابعها وتتوقف موازينها على مدى اعتدال الحياة الأولى ونزاهتها فمن الطبيعي أن تنظم الحياة الأولى الحاضرة بما هي بداية الشوط لحياة لا فناء فيها وتقام على أساس القيم المعنوية والمادية معا))[31].

فالإنسان في هذه الدنيا هو مخلوق لإرادة مدبرة عالمه بما يصلحه ويفسده مدركه لأسراره وخفاياه عالمة بظاهره وباطنه فلا يعقل أن تمهله (في توجيهه وتكييف حياته لتلك القوة الخالقة لأنه أبصر بأمره اعلم بواقعه وأنزه قصدا واشد اعتدالا))[32].

يحاول النظام الديمقراطي الإيحاء بل صرح انه هو الواهب للحرية وان هذا النظام أينما حل حلت معه الحرية فهما صنوان لا يفترقان.

ولكن الحقيق هو أن الحرية أصيلة والنظام عرضي نعم هي تحتاج أن يكون هنالك نظام يحافظ عليها ويعززها ولكن ليس بالضرورة أن تكون الديمقراطية هي المحافظة عليها فقط دون سائر الأنظمة الأخرى أن الادعاء القائل إن الديمقراطية لابد أن تولد الحرية وبالتالي ترعاها هو ادعاء غير موضوعي ، كوننا نلاحظ إمكانية تحقق الديمقراطية بدون الليبرالية كما يعترف بذلك فوكوياما إذ يقول : ((ممكن حتى في الوقت الذي تسير فيه الديمقراطية والليبرالية جنبا إلى جنب عادة يمكن أن تنفصلا من الناحية النظرية ومن الممكن لبلد ما أن يكون ليبراليا دون أن يكون ديمقراطيا كما كانت حال بريطانيا في القرن الثامن عشر إذ كان هناك عدد كبير من الحقوق محفوظة .....والصورة المعكوسة ممكنة أيضا ، لبلد يكون ديمقراطي دون أن يكون ليبراليا أي دون أن يحمي حقوق الأفراد والأقليات . والمثل الصالح على ذلك إيران الإسلامية التي نظمت انتخابات مرضية نسبيا وفق النظام الديمقراطي))[33].

ونخلص مما تقدم أن الحرية بمفهومها الواسع ليست وليدة هذا النظام أو ذاك بل هي أصيلة في الإنسان غاية ما في الأمر أن لها حدود وضعها لها من وهبها لضرورة الانتظام البشري وتحقيق العدل الاجتماعي وضمان حقوق الآخرين. كذلك الانتخابات هي أطروحة انتزعتها البشرية ولا تختص بنظام معين نعم ادعى النظام الديمقراطي أنها وليدته إذ لم يستخدمها المستبدون لا لعدم معرفتهم بها بل لاعتقادهم بأنهم هم النخبة التي يجب أن تسود على الآخرين. فلا علاقة للانتخابات من قريب أو بعيد بأي نظام بل هي أصيلة في الفكر البشري .

المبحث الثالث: هل توصلت البشرية إلى بناء نظام اجتماعي متين يحقق العدل والسعادة والمساواة بين أفراده؟.

لابد من تحديد المشكلة التي تعاني منها البشرية حتى نستطيع أن نحدد العلاج الناجح لها لنفترض أن مشكلة البشرية هي في شكل النظام الاجتماعي الذي يضمن لها السعادة ويحقق لها الرفاهية والأمن فعلى مدى العصور توالت أنظمة حكمت البشرية ونستطيع تصور ألاف الأنظمة ابتداء من الشيوعية البدائية إلى ما وصلنا إليه اليوم وهذه الأنظمة (سواء الإلهي منها والذي جاء به أنبياء الله) لا تختلف كثير فيما بينها وسمتها الغالبة هي الاستبداد واستعباد الناس . ولم تنجح مختلف هذه الأنظمة وسواء كانت مثالية أو مادية إلا لبعض الوقت وأكثر هذه الأنظمة نجاحا تلك التي أسسها أنبياء الله وصلحها وأكملها هو ما بناه الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه واله).

ولعلك تسأل : ربما أن التطور العلمي الذي وصلت له البشرية يستطيع أن يولد مثل هكذا نظام ويكون متكاملا ؟ وهذا النظام الديمقراطي الليبرالي ولد من رحم هذه التجربة ونحن نرى تسارع الدول والأمم على الأخذ به بعد عهد من الاستبداد والحرمان . وان هذه الأمم بنت اقتصاد شامخ وهل هذا إلا ببركة التجريب والتجربة العلمية ، والكلام صحيح إذ كان يدور حول التجربة العلمية الطبيعية فمن الممكن أن تنجح التجربة الطبيعية ويخرج العالم بنتائج ايجابية أو سلبية . إذ لا مصلحة له في أن يجعل الدواء غير الناجح عليما ناجحا علميا ((ففي التجربة الطبيعية ترتبط مصلحة الإنسان الذي يصنع تلك التجربة باكتشاف الحقيقة كاملة صريحة دون مواربة وليس له – في الغالب – أدنى مصلحة في تزوير الحقيقة أو طمس معالمها التي تتكشف خلال التجربة . فإذا أراد مثلا – أن يجرب درجة تأثر جراثيم السل بمادة كيماوية معينة حين إلقائها في محيط تلك الجراثيم فسوف لاتهمه إلا معرفة درجة تأثرها مهما كانت عالية أو منخفضة ولن ينفعه في علاج السل ومكافحته أن يزور الحقيقة فيبالغ في درجة

تأثرها أو يهون منها وعلى هذا الأساس يتجه تفكير المجرب – في العادة – اتجاها موضوعيا نزيها))[34].

ولكن هل ينجح هذا التجريب في الحياة الاجتماعية كما نجح في الطب والعلوم الأخرى ؟.

والجواب غير ايجابي قطعا لعدة أسباب :

١ - إن الإنسان لا يستطيع التجرد من ميوله ونزعاته في التجربة الاجتماعية ، فعندما تسال ما هو النظام الأصلح اجتماعيا فترى الجميع يقول هذا النظام أو ذاك هو الأصلح والانطلاق في الإجابة مبني على المصالح والميول والنزعات الإنسانية ، بينما لا يوجد في الإسلام ذلك إذ هو يطب منهج الله لا منهجه الشخصي وإذ كان له طمع في شيء هو مع الله وهو طمع مشروع .

٢ - إن الطرح البشري قاصر وناقص وغير مكتمل فمهما امتدت التجربة البشرية لا تستطيع أن تصل إلى النظام الأصلح من دون ملهم يحدد لها مسيرها وسعادتها والنظام الأصلح لها وهو لا يخطئ الطرح الإلهي بل هو المرجو .

٣ - لا نستطيع الجزم بالقول أن يكون هذا النظام أو ذاك هو الأصلح ما دام الطرح بشريا وغير مستند إلى محور الهي .

إن مكابرة (فوكوياما) وادعاءه بان التطور العلمي كفيل بإيجاد النظام الاجتماعي النموذجي وقد توصل إليه ، وهو النظام الديمقراطي الليبرالي إذ يقول ((إن التطور العلمي بإمكانه اليوم تفسير إبداع ثقافة شاملة للاستهلاك مرتكزة على المبادئ الاقتصادية الليبرالية أكان ذلك بالنسبة إلى العالم الثالث أم بالنسبة إلى العلم القديم أو الجديد أن العالم لاقتصادي المنتج والدينامكي الذي ولدته التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم العقلاني للعمل يمتلك قدرة هائلة على المجانسة والاستيعاب فهو باستطاعته أن يربط ماديا مجتمعات مختلفة عبر العلم كله من خلال خلق الأسواق العلمية.....وهي نتيجة تتطلب اعتماد الليبرالية الاقتصادية))[35].

ومن هنا صار واضحا أن الليبرالية مفهوم عن الحرية بصورة عامة والديمقراطية نظام للحكم فلا ربط بينهما لا من قريب ولا من بعيد غاية الامر ان الديمقراطيين مزجوا الاثنين واخرجوا لها نظاما هجينا يسمى النظام (الديمقراطي الليبرالي) .

وهنا نتساءل هل من الممكن أن تعمم تجربة اقتصادية ناجحة (حسب المفهوم الغربي).

ويجيب (فوكوياما) بالإيجاب وله أدلة على ذلك سوف اذكر بعضها :

الدليل الأول : يعتمد في هذا الدليل على التحول الذي حدث في الشرق الأقصى ودول جنوب شرق أسيا ، إذ يقول (إلى جانب الأزمة التي ضربت الأنظمة التسلطية شهدنا حدوث ثورة أكثر هدوءا ولكن ليس اقل أهمية في جانب الاقتصاد فالتطور الذي كان في الوقت نفسه السبب والتجلي الأكثر بروزا هو النمو الاقتصاد الملحوظ للشرق الأقصى منذ الحرب العلمية الثانية . لم تقتصر قصة النجاح هذه على رواد التحديث مثل اليابان بل أصبحت تشمل ضمنيا كل البلدان الأسيوية التي ترغب في اعتماد مبادئ اقتصاد السوق والانخراط كليا في النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية لقد أشارت كفاءتها بالفعل إلى أن البلدان الفقيرة التي ليست لها موارد غير عمل سكانها الدؤوب تستطيع أن تستفيد من انفتاح النظام الاقتصادي الدولي وتحقق تراكما منقطع النظير من الثروات فتهدم بذلك وبسرعة الهوة التي كانت تفصلها عن القوى الرأسمالية الأفضل استقرارا في أوروبا وأميركا الشمالية))[36].

الدليل الثاني : يسميه الكاتب نهاية الألفية يقول (كلما اقتربت الإنسانية من نهاية الألف الثاني فانه يلاحظ أن الأزمتين المزدوجتين التسلطية والاشتراكية لم تتركا في ساحة المعركة إلا ايدولوجيا واحدة محتملة ذات طابع شمولي هي الديمقراطية الليبرالية عقيدة الحرية الفردية والسيادة الشعبية))[37]

الدليل الثالث :ويسميه الانقلاب المعاكس إذ يقول :

(إن فترات الازدهار الديمقراطي قد تقطعت أما بالتوقف أو الرجوع إلى الوراء جذريا كما مثلت ذلك الفاشية والنازية والستالينية وبالمقابل كل هذه الانقلابات في الاتجاه قد انتهت إلا الانقلاب المعاكس وادت مع الوقت إلى تزايد اجمالي مدهش في عدد الديمقراطيات في العالم اجمع . في الواقع كان نمو الديمقراطية الليبرالية والليبرالية الاقتصادية التي ترافقها الظاهرة السياسية الكبرى الأكثر بروزا خلال المئة سنة الاخيرة)[38].

الدليل الرابع : عدم اعتماد الموروث لأي امة تأخذ بالنظام الديمقراطي الليبرالي إذ يقول ((إن النظام الديمقراطي الذي خرج من مهده الأصلي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ليشق طريقه

في مناطق أخرى من العلم لا تعتمد التقليد السياسية والثقافية والدينية للأقطار الأصلية يدعو إلى الدهشة بقدر ما تزايد عدد الديمقراطيات))[39].

مما لا شك فيه أن التحديث ومن بعده الحداثة تخلت عن الموروث واستبدلته بأفكار (معاصرة) واعتبرت كل الموروث هو رجعي واستبدادي . ويعود هذا الفهم إلى ما قدمناه عن ثورة أوروبا ضد الكنيسة لتشمل باقي الأديان الأخرى بحجة الرجعية بل أن الإنجيل وكذا التوراة هي ليست ما جاء به الأنبياء بل هي تصورات شخصية كتبها أتباع الرسل ونسبوها إليهم. لذا اصطدم التحديث والحداثة بجدار الدين الإسلامي معتقدين انه بالإمكان نقل التجربة إليهم بالمعنى الذي ذكرناه وسبب هذا الاصطدام إحباطا لدى من تبنى هذا الطرح من العرب والمسلمين وأسباب ذلك هي:

١ -الموروث الديني : فقد نجحت الحداثة بتهديم صرح الكنيسة السلطوي في أوروبا وحاولت أن تصدر ذلك إلينا ولكنها اصطدمت بحقيقة أن الدين عندنا أصيل لا يمكن تحديثه وفق أطروحتهم فبدأ وحملة التشكيك بالإسلام ونبيه وكتابة تلك الحملة التي قادها المستشرقون .

٢ -التقليد الاجتماعية : فالمجتمع الإسلامي يتكون من عرقيات كثيرة ولكل واحدة منها موروثها الثقافي والاجتماعي. فتركت هذه الشعوب السيئة من عاداتها البدوية والقبلية واعتمدت ما جاء به الإسلام لأنها رأت توائمه مع الفطرة الإنسانية وأبقت الباقي الذي لا يتعارض مع الإسلام والفطرة فهذه الشعوب لا تقبل أن تتنازل عن تقاليدها أمام نظام يخالف الفطرة ويمقت كل موروث .

٣ -المنظومة الأخلاقية: فان الشعوب لها أخلاقياتها الخاصة بها وهي غير مستعدة للتنازل عنها. نعم هناك شعوب تركت عن قناعة تامة كثيرا من أخلاقياتها بعد أن تبين لها على نحو اليقين فساد هذه الأخلاقيات وعدم تلاؤمها مع الفطرة الإنسانية كالشعوب التي دخلت في الإسلام. هذه هي أهم أسباب فشل الحداثة لدى الأمة الإسلامية ولننظر لها من جانب الليبرالية.

٤ -أن الليبرالية تقدم الحرية ولكن لا تقدم الضمان لان النظام السائد لها هزيل من الناحية الفلسفية والتطبيقية، فالليبرالية تقدم الحرية في الإثراء ولكنها لا تقدم الضمانة لمن لا يستطيع أن يعمل ويتمتع بجمع الثروة كالصحيح فأنت حينما تعطي الحرية ولا توفر

الضمان (لا تحقق لهؤلاء شيئا من معناها إلا بقدر الحرية التي تمنحها للأفراد الذين يعجزون عن السباحة إذ قلنا لهم انتم أحرار فسبحوا كما يحلوا لكم أينما تريدون . ولو كنا نريد حقا أن نوفر لهؤلاء حرية السباحة ونعطيهم فرصة التمتع بهذه الرياضة كما يتمتع القادرون على السباحة لئلا يفرقوا فنكون بذلك قد وفرنا الحرية الحقيقية والقدرة على السباحة للجميع وان حددنا شيئا من نشاط الماهرين لضمان حياة الآخرين))[40].

ومن أهم ما تدور عليه الاقتصاديات اليوم هو الربا والمسلم لا يستطيع أن يتعامل به وذلك لأنه.

١ -محرم في دينه .

٢ -لما يتوافر عيه من إفساد للمجتمع وإخلال بالنظام العالم . فالإنسان لا يحتاج إلى القرض إلا للضرورة القصوى فلو استدان مبلغ من المال مقابل فائض عند إرجاعه فتكون الصورة هكذا . فلو أن أنسانا يعمل باجر يومي قدرة ألف دينار ويحتاج لنفقته ونفقة عياله ألفين دينار فسوف يحتاج إلى ألف أخرى وعند اقتراضه الألف الأخرى بفائدة 20%مثلا فسوف يخسر في اليوم الثاني 200 دينار من أصل ألف أجرته اليومية وفي اليوم الخامس لا يجد ما يسد رمقه ولا ما يعطيه للمرابي (ومعنى ذلك ببساطة هو ان تتراكم الثروة في جانب واحد حيث يضم المرابي إلى نفسه ثروته وثروة المدين في حين لا يبقى للطرف الثاني أي شيء فالمرابي يمتص ثمرة عمل الإنسان المعسر الذي يستقرضه ليؤول الحال إلى نشوء طبقتين مختلفتين ثرية مرابية وطبقة مسحوقة))[41].

بينما بني الاقتصاد في الإسلام على أساس العمل والحاجة لا على أساس تراكم الثروات لذا مع تحريمه للربا فرض الضرائب من خمس وزكاة وغيرها منعا لذلك . ومن أساسيات الحرية الاقتصادية والاقتصاد الحر هو تكديس البضائع حتى يرتفع ثمنها وهو الاحتكار الذي حرمه الإسلام لما فيه سلب لحقوق الضعفاء والمساكين . فلا يمكن بأي حال من الاحوال إغفال الفوارق الثقافية والاجتماعية والدينية عند طرح مثل هكذا قضايا على مستوى التطبيق . فالا بد من يوم قريب يكتشف العالم مساوئ هذا النظام .

أما النظام الاقتصادي في الإسلام ففلسفته تؤسس على ثلاثة مبادئ هي :

١ -العمل : إن الإسلام نظر إلى استقلال المسلمين وعدم تبعيتهم للآخرين وان الاستقلال الاقتصادي لأي امة يجعلها مالكة لقرارها ويمنع الآخرين من التدخل في شؤونها . أن الإسلام حث على العمل بل أوجبه في موارد عديدة والى ذلك أشارت العديد من آيات القران الكريم والأحاديث الشريفة [42].كل هذا ليرتفع شأن المسلمين وليحققوا الاكتفاء الذاتي والتعاون المثمر مع الآخرين.

٢ -الحاجة: فقد حرم الإسلام التبذير والإسراف وأمر بالوسطية في الإنفاق وان يرجع بالزائد على من يحتاجه من إخوانه إما تجارة وإما تكافلا.

٣ -عدم تكدس الأموال: شرع الإسلام عدة قوانين لمنع تكدس الثروة فقد حرم الربا والاحتكار والقمار وبيع المحرمات وغيرها وفرض الضرائب على الأغنياء منعا من تكون الطبعات في المجتمع وحرصا على الأمن والنظام ومسيرة الحياة[43] .

نتائج البحث

يمكن تلخيص أهم ما توصل إليه البحث على الشكل الآتي:

١ - أول تحول حقيقي للديمقراطية في أوروبا هو بعد الثورة الفرنسية التي لم تأخذ من ديمقراطية اليونان سوى الانتخاب أما باقي النظام هو رد فعل على واقع المجتمع الفرنسي.

٢ - إن فوكوياما ركز على الجانب العرقي والطرح النخبوي في أطروحته حول نهاية التاريخ ، ونقول إن الطرح النخبوي لو اخذ على أساس تكاملي أي ان الأمم والحضارات تبدأ الثانية من حيث انتهت الأولى لكان أفضل .

٣ - ان غاية ما ينتهي إليه تحليل النهج الديمقراطي السائد فعلا في نطاق أمم العالم المتمدن أنها خرجت من إطار الاستبداد الفردي والديكتاتورية التي كانت سائدة في العهود السابقة لتدخل عصر الاستبداد والديكتاتورية الجماعية

٤ - ان الادعاء القائل ان الديمقراطية لا بد ان تولد الحرية وبالتالي ترعاها هو ادعاء غير موضوعي ، كوننا نلاحظ إمكانية تحقق الديمقراطية بدون الليبرالية ، كما يعترف بذلك فوكوياما إذ يقول :((ممكن حتى في الوقت الذي تسير فيه الديمقراطية والليبرالية جنبا إلى جنب عادة يمكن ان يفصلا من الناحية النظرية ومن الممكن لبلد ما ان يكون ليبراليا دون ان يكون ديمقراطيا)) .

٥ - ان الحرية بمفهومها الواسع ليست وليدة هذا النظام أو ذاك بل هي أصيلة في الإنسان غاية ما في الأمر ان لها حدود وضعها من وهبها لضرورة الانتظام البشري وتحقيق العدل الاجتماعي وضمان حقوق الآخرين .

٦ - ان الليبرالية مفهوم عن الحرية بصورة عامة والديمقراطية نظام للحكم فلا ربط بينهما لا من قريب ولا من بعيد غاية الأمر ان الديمقراطيين مزجوا بين الاثنين وأخرجوا لنا نظاما يسمى النظام (الديمقراطي الليبرالي)

٧ - ان الليبرالية تقدم الحرية ولكن لا تقدم الضمان لان النظام السائد لها هزيل من الناحية الفلسفية والتطبيقية فالليبرالية تقدم الحرية في الإثراء ولكنها لا تقدم الضمانة لمن لا يستطيع ان يعمل ويتمتع بجمع الثروة كالإنسان السليم .

٨ - اختلاف الاقتصاد في الإسلام كونه يبنى على أساس العمل والحاجة لا على أساس تراكم الثروات لذا مع تحريمه للربا فرض الضرائب من خمس وزكاة وغيرهما.

هوامش البحث

١ -فرنسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ ، مركز الإنماء القومي ، بيروت1993، ص 24.

٢ -فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ص 25.

٣ -فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ص 74- 76.

٤ -د. حسن عبد الحميد ، د. محمد مهران ،فلسفة العلم، ط مصر، ص147.

٥ -المصدر السابق ، ص 156.

٦ -المصدر السابق،ص 156.

٧ -المصدر السابق ، ص 176.

٨ -فوكوياما ، نهاية التاريخ ،ص51.

٩ - اعني أن كل مستعبد هو مستبد والعكس.

١٠ - فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ص159.

١١ - القران الكريم، سورة الأعراف، آية 38.

١٢ - بناء على تفسير الحق هنا انه ضد الباطل .

١٣ - الطباطبائي ، محمد حسين ، مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي ، ط إيران – أم القرى – 1995، ص173.

١٤ - المصدر السابق ص 173- 174.

١٥ - المصدر السابق ص 175.

١٦ - المصدر السابق ص 176.

١٧ - مؤسسة المحقق، معجم المصطلحات السياسية، ط العراق، 2004، ص 56.

١٨ - مريس كرانستون ، معجم المصطلحات السياسية ، ط بيروت ، دار النهار ، 1996، ص 46.

١٩ - الشهيد السيد محمد باقر الصدر، المدرسة الإسلامية، ط إيران، 2004، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، ص 38.

٢٠ - المصدر السابق ص 39.

٢١ - عبد الرحمن الكواكبي ، طبايع الاستبداد ، ط مصر ، ص 24.

٢٢ - الشهيد السيد محمد باقر الصدر ، المدرسة الإسلامية،ص 102.

٢٣ - المصدر السابق ص 104-105

٢٤ - المصدر السابق، ص 105.

٢٥ - الشهيد السيد محمد باقر الصدر ، المدرسة الإسلامية،ص 40.

٢٦ - المصدر السابق، 106.

٢٧ - المصدر السابق ص 106.

٢٨ - القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية 256 .

٢٩ - الشهيد السيد محمد باقر الصدر،المدرسة الإسلامية، ص 40.

٣٠ - المصدر السابق ص 40.

٣١ - المصدر السابق ص 43.

٣٢ - الشهيد السيد محمد باقر الصدر ، المدرسة الإسلامية،ص 43.

٣٣ - ينظر ، فوكوياما ، نهايةالتاريخ، ص 70.

٣٤ - الطباطبائي ، محمد حسين ، مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي،ص26.

٣٥ - فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ص123.

٣٦ - المصدر السابق ص 67.

٣٧ - المصدر السابق ص 69.

٣٨ - ينظر ، فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ص73.

٣٩ - فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ص 77.

٤٠ - الشهيد السيد محمد باقر الصدر ، المدرسة الإسلامية،ص 90.

٤١ - الطباطبائي ، محمد حسين ، مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي،ص404.

٤٢ - ينظر القران الكريم ، وكتاب وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ، ج 12 كتاب التجارة .

٤٣ - للمزيد ينظر :الشهيد محمد باقر الصدر ، في رسالتي –اقتصادنا – الإسلام يقود الحياة .

The Problematic Relationship Between Democracy and Liberalism Inside Western Thought

Francis Fukuyama as a Sample: A Critical and an Academic Study

Abstract

The researcher is attempting to scrutinizing this problem thoroughly and analytically in the supposing relationship between democracy as a practice for administrating the affairs of the state, while it passes through the variant historical stages as it is treated by the historical changes while the reader, the interpreter and the participant are living by this process.

The research aims at criticizing the liberal international culture, the poetics for reading its aprior conception as well as the attempts to deal with those past grounds when they are lived inside the ideological practices.

The aim of this paper lies in its emphasis on the relativity and mistreatment of the conception of the liberal international thought and its democratic practice.